

وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٥ لسنة ٢٠٠٥ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية «التقديرية»

للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية للعام المالى ٢٠٠٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية جلسة ٢٦/٩/٢٠٠٤ باعتماد الموازنة التخطيطية «التقديرية» للغرفة للعام المالى ٢٠٠٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة فى ٢٠٠٥/١/٣١ ؛

قرر:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية «التقديرية» للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية عن العام المالى ٢٠٠٥ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٥٧٣٦٥٠٠ جنيه (فقط خمسة ملايين وسبعمائة وستة وثلاثون ألفاً وخمسمائة جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٥٤٤٢٠٧٩ جنيهًا (فقط خمسة ملايين وأربعمائة واثنان وأربعون ألفاً وتسعة وسبعون جنيهًا لا غير) بفائض قدره ٢٩٤٤٢١ جنيهًا (فقط مائتان وأربعة وتسعون ألفاً وأربعمائة وواحد وعشرون جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ أسامة مازن